

عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق: مسودة خطة عمل

تقرير من الأمانة

١- إن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور تحتل المرتبة التاسعة بين أسباب الوفاة الرئيسية في العالم، وهي تسفر عن ١,٣ مليون وفاة و٢٠ و٥٠ مليون إصابة غير مميتة في كل سنة، وهي السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب بين سن ١٥ عاماً و٢٩ عاماً. وتشير التوقعات إلى أن الوضع سيستمر سلباً لا محالة إذا لم يوجد التزام عالمي جديد ومستدام بالوقاية من تلك الإصابات، حيث إن من المتوقع زيادة عدد الوفيات بنسبة ٦٥٪ تقريباً على مدى السنوات العشرين المقبلة. ومن المتوقع أن تصبح الإصابات الناجمة عن حوادث المرور السبب الرئيسي الخامس للوفاة في العالم بحلول سنة ٢٠٣٠.

٢- ولهذه المشكلة الكبرى من مشاكل الصحة العمومية مجموعة كبيرة من العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي، إذا لم يتم التصدي لها، يمكن أن تعرقل التقدم المحرز نحو تحقيق المرامي الإنمائية للألفية، كما أنها تمس بالفعل التنمية المستدامة للبلدان. وتعزى الخسائر الاقتصادية التي تقع على عاتق الضحايا وأسرتهم ودولهم ككل إلى تكلفة العلاج وانخفاض الإنتاجية أو فقدانها بسبب الموت أو العجز كما أن الأسر تضطر إلى أن تقطع من أوقات العمل لرعاية أفرادها المصابين.

٣- والتقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في عام ٢٠٠٤ بمناسبة يوم الصحة العالمي ٢٠٠٤ بشأن السلامة على الطرق، يلخص حجم المشكلة وعواقب تلك الإصابات على الصحة العمومية والتنمية على نطاق العالم^١ ويبين هذا التقرير عوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ويعرض بيانات عن فعالية العديد من التدخلات. ويوصي التقرير بالتدابير التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء من أجل تحسين السلامة على طرقها.

٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ وفي أعقاب نشر التقرير العالمي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٨٩/٥٨ "تحسين السلامة العالمية على الطرق" الذي أقر بأهمية التعاون الدولي لمواصلة دعم الجهود المبذولة لمواجهة أزمة السلامة على الطرق في العالم. وفي هذا القرار دعت الجمعية العامة منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق.

٥- وفي وقت لاحق من ذلك الشهر اعتمدت جمعية الصحة القرار ج ص ٥٧-١٠ بشأن السلامة على الطرق والصحة، وقبلت فيه الدعوة الموجهة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وحثت جمعية الصحة كذلك الدول الأعضاء على تعبئة قطاعات الصحة العمومية لديها وأوصت بتنفيذ سلسلة من الممارسات الجيدة.

٦- ووفقاً للدعوة الموجهة من الجمعية العامة عكفت منظمة الصحة العالمية عن كُتب مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، طيلة السنوات الخمس الماضية، على تنسيق شؤون فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، وهو فريق يتألف من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الملتزمة بتحسين السلامة على الطرق. ويضم الفريق ١٢ صندوقاً وبرنامجاً ومنظمة من منظومة الأمم المتحدة، على النحو التالي: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي واللجان الإقليمية الخمس. ومن بين الأعضاء كذلك في هذا الفريق هناك نحو ٥٠ وكالة أخرى (منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات وشركات من القطاع الخاص) تعمل في مجال السلامة على الطرق على المستوى الدولي، ولديها طائفة واسعة من المهارات والخبرات.

٧- وأوصت جمعية الصحة كذلك الأعضاء في القرار ج ص ٥٧-١٠ الذي اتخذته بشأن السلامة على الطرق والصحة، بتعزيز نظم رعاية ضحايا حوادث الطرق قبل دخولهم المستشفى وتقديم خدمات الرعاية لهم لعلاج الرضوح التي يعانونها. وحثت جمعية الصحة الدول الأعضاء، في القرار ج ص ٦٠-٢٢ الذي اعتمده في سنة ٢٠٠٧ بشأن "النظم الصحية: نظم رعاية الطوارئ"، على تعزيز توفير الرعاية الخاصة بالرضوح والطوارئ. كما أن القرار ج ص ٥٨-٢٣ بشأن "العجز، بما في ذلك الوقاية والتدبير العلاجي والتأهيل"، الذي اعتمد في سنة ٢٠٠٥، حث الدول الأعضاء على تعزيز حقوق وكرامة المعوقين.

٨- وفي سنة ٢٠٠٩ نشرت المنظمة تقريراً عالمياً عن حالة السلامة على الطرق^١ وجمعت لإعدادها معلومات من الدول الأعضاء باستخدام أسلوب موحد لجمع البيانات القابلة للمقارنة. وبهذه الطريقة قدمت المنظمة أول تقييم لحالة السلامة على الطرق على المستوى العالمي وكشفت عن الثغرات في الجهود الوطنية المبذولة بشأن السلامة على الطرق. ويسلط التقرير الضوء على أن نصف الوفيات الناجمة عن حوادث المرور يحدث بين "مرتادي الطرق المعرضين للحوادث"، وهم راكبو الدراجات النارية وراكبو الدراجات والمشاة، وكذلك على القلة النسبية لعدد البلدان التي لديها تشريع شامل بشأن عوامل الخطر الرئيسية التي تهدد السلامة على الطرق.

٩- ومنذ إنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق تعمل منظمة الصحة العالمية عن كثب مع العديد من الوكالات الأخرى على وضع سلسلة من الأدلة التي تعرض الممارسات الجيدة. وتلك المطبوعات تزود البلدان بالإرشادات العملية بشأن الأمور التالية: زيادة استخدام حزام المقعد؛ والحد من القيادة تحت تأثير الكحول؛ وزيادة استخدام الخوذة الواقية؛ وخفض السرعة؛ وتحسين نظم إدارة البيانات. وعززت الأمانة كذلك مستوى الدعم التقني المباشر الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء لتنفيذ تلك الإرشادات وغيرها من التدابير المتخذة لتحسين السلامة على الطرق على المستوى الوطني.

١ التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق: حان وقت العمل. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩.

١٠- وأصدرت اللجنة المعنية بالسلامة على الطرق في العالم، في تقريرها الصادر سنة ٢٠٠٩، نداءً من أجل تخصيص عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق.^١ وفي تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة استضافت حكومة الاتحاد الروسي أو مؤتمر وزاري عالمي للسلامة على الطرق (موسكو، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) والذي اعتمد فيه إعلان موسكو. وقد دعا الإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تعلن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق.

١١- وفي آذار/مارس ٢٠١٠ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٥٥/٦٤ الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق، هدفه تثبيت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ثم خفض المستوى المتوقع منها على الصعيد العالمي عن طريق زيادة الأنشطة المضطلع بها وطنياً وإقليمياً وعالمياً. وطلب القرار إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق وغيره من أصحاب المصلحة، بإعداد خطة عمل العقد لتكون بمثابة وثيقة توجيهية لدعم تنفيذ أهدافه.

١٢- واستجابة للقرار ٢٥٥/٦٤ وضعت منظمة الصحة العالمية خطة عمل للعقد من خلال التشاور المستقيض مع أصحاب المصلحة، وشمل ذلك إسهامات واسعة النطاق من أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، وعقد مشاورات مفتوحة على شبكة الإنترنت، وإسهامات من أصدقاء عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ (وهو فريق غير رسمي يضم الدول الأعضاء والوكالات الدولية التي تدعم العقد).

١٣- وتركز خطة العمل على الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على المستويين الوطني والمحلي، ولكنها تشمل كذلك بعض الأنشطة الدولية. وتنقسم تلك الأنشطة إلى خمس فئات، ألا وهي: تحسين شؤون إدارة السلامة على الطرق من خلال عدد من الآليات متعددة القطاعات؛ وتقييم البنية التحتية للطرق وتحسين تصميم الطرق؛ وتعزيز سلامة المركبات؛ وتغيير سلوك مرتادي الطرق؛ وتحسين خدمات رعاية الطوارئ وخدمات التأهيل. وتعتبر هذه الخطة بمثابة الدليل للحكومات في وضع خططها وأهدافها وفقاً لأولوياتها وغايتها المحلية المتعلقة بالعقد. ويعكف الآن كل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تحديد مساهماته في تنفيذ الخطة العالمية.

١٤- وعلى المستوى الدولي تقترح الخطة تنسيق العديد من الأنشطة، ومنها زيادة التمويل العالمي المقدم من أجل السلامة على الطرق؛ والدعوة إلى السلامة على الطرق على أعلى المستويات؛ وإذكاء الوعي بعوامل الخطر وبدابير الوقاية؛ وتزويد البلدان بالإرشادات الخاصة بتعزيز نظم إدارة شؤون السلامة على الطرق واتباع الممارسات الجيدة وتقديم خدمات الرعاية للمصابين بالرضوح؛ وتحسين جودة البيانات الخاصة بالسلامة على الطرق.

١٥- وفي القرار ٢٥٥/٦٤ دعت الجمعية العامة كذلك منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى تنسيق رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل. ومن المتوقع رصد هذا التقدم من خلال عمليات مختلفة تشمل استخدام البيانات المستقاة من تقارير الحالة العالمية الأخرى، وإجراء استعراض نصفية.

١ Watkins K, Sridhar D. Road traffic injuries: the hidden development crisis. A policy briefing for the First Global Ministerial Conference on Road Safety, Moscow, 19–20 November 2009, available at: <http://www.fiafoundation.org/publications/Documents/road-traffic-injuries-kevin-watkins.pdf>.

١٦- وستقوم المنظمة بدور الأمانة المنسقة لعقد العمل بغية المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل وتعزيز دورها كمنسق لشؤون فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق. وبهذا، وبالإضافة إلى وضع خطة العمل، تكون منظمة الصحة العالمية قد دعمت بالفعل إعداد وتدشين رمز العقد واستضافت اجتماعات التخطيط ورددت على استفسارات وسائل الإعلام وغيرها بخصوص العقد، ودعمت تخطيط أنشطة التدشين محلياً ووطنياً ودولياً. وسوف يدشن العقد رسمياً في ١١ أيار/ مايو ٢٠١١.

١٧- وقد وضعت خطة العمل في صيغتها النهائية في أواخر سنة ٢٠١٠، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لفريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق.^١

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٨- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =